يمكن تحديد طبيعة الحكم، هل هو حكم صالح أم فاسد إلا إذا تبيّنا الطريقة التي يحكم بها، والأهداف التي يحكم من أجلها. وهنا أيضاً تتعدّد أشكال هذا النوع سواء تحت مسميات الأحزاب أم الائتلافات الحزبية أم الانقلابات العسكرية أم غيرها.

ج ـ حكم الشعب

هنا يثور العديد من أوجُهِ الاختلاف، وتتنوّع أشكال الحكم وتتعدّد، فإذا كان الشعب يحكم نفسه بنفسه؛ أي أن يجتمع الشعب في مكان واحد لاتخاذ قرار معيّن، أو وضع قانون معين ـ كما كان يحدث في عهد الإغريق ـ فإنّ هذا الأمر يسمى ديمقراطية مباشرة. وإذا كان الشعب يرسل ممثلين لينوبوا عنه في ممارسة الحكم، فإن النظام يسمى ديمقراطية تمثيلية. كذلك، فإن طبيعة هذا الشعب وطريقة حكمه تحدّدان أيضاً طبيعة النظام السياسي، فإذا كانت الغلبة لعامة الشعب على حساب الأقلية الغنية سمي الحكم شعبوياً أو اشتراكياً، وإذا كان هناك نوع من السلام بين الأغنياء والفقراء وشارك الجميع بأوزان مختلفة سمي النظام اشتراكية ديمقراطية.

٢ ـ لمصلحة من يكون الحكم؟

هذا هو السؤال الثاني الأكثر أهمية في علم السياسة، حيث يركز على مخرجات النظام السياسي كما كان السؤال الأول يتناول مدخلات النظام السياسي. وهنا يكون الاهتمام بنتائج العملية السياسية، وتحديد أين تصبّ تلك النتائج، ولمصلحة من تكون ثمرات العمل السياسي أو تكون إنجازات الدولة. وهنا نجد التقسيم السابق نفسه:

أ ـ لمصلحة العائلة أو الأسرة

هنا يكون ملكاً عضوضاً فاسداً يمثل حالة من الطغيان والاستبداد تؤدي إلى انهيار الدول وتراجع الأمم، حيث لم يشهد العالم حالةً مثل هذه إلا وكانت نهايتها حتمية.

ب ـ لمصلحة جماعة صغيرة سواء أكانت جماعة دينية أم عرقية

هنا يكون هناك حكم نخبوي يركّز فقط على مصالح النخبة الحاكمة وحواشيها، وسقطت أغلبية دول العالم الثالث بما فيها العالم الإسلامي والعربي ضمن هذا النمط، وذلك في ظل الانقلابات العسكرية وحكم العسكر. كذلك كانت هناك نخب سياسية مغلقة توجّه دفة الحكم لصالحها، كما هي الحال في ظل الأحزاب الأيديولوجية مثل الشيوعية والقومية والبعثية، وغيرها. وفي هذا النوع من الحكم يكون النظام مستبداً، لكنه استبداد جماعي، وليس مجرد مستبدّ فرد.

ج ـ لمصلحة طبقة معيّنة وعلى حساب باقي المجتمع

هذا النوع من الحكم ساد أوروبا طوال قرون عديدة، حيث كانت الطبقة الأرستقراطية ثم البرجوازية هي التي تسيّر أمور الحكم لصالحها كلها، وعلى حساب باقي الطبقات الفقيرة. وعجّل هذا بظهور الحركات الاشتراكية والشيوعية، وكذلك كان نظام الحكم في الصين وإيران الشاهنشاهية يندرج ضمن هذا الإطار.

د ـ لمصلحة عامة المجتمع

وهو النموذج المثالي الذي لم يتحقق كثيراً في التاريخ، ولا نجد له إلا أمثلة محدودة في التاريخ الإسلامي زمن الخلفاء الراشدين ومن اتّبع منهجهم في المراحل التالية. كذلك في عدد من النظم الديمقراطية الموجودة في العالم المعاصر، مثل الدول الإسكندينافية وكندا وبعض دول الغرب الأوروبي.

٣ ـ كيف يكون الحكم؟

هنا تكون الإجابة أكثر صعوبة وتعقيداً، إذ تتعدّد الوسائل وتتنوّع، لكننا سوف نركز فقط على الطريقة التي تُدار بها عملية الحكم؛ أي تحديد أهم الوسائل التي يستخدمها من يحكم في حكمه لتحقيق الغاية والهدف من ذلك الحكم. وأثير هذا السؤال على مرّ العصور، وإن اختلفت الصيغ أو تعدّدت الأشكال. ومن اجتماع لكل المواطنين في المدينة، في أثينا مثلاً، إلى برلمان أو كونغرس أو مجلس شعب أو مجلس وطني أو جمعية وطنية أو غير ذلك، ومن تناوب لممثل لكل قبيلة يترأس المدينة في المدن اليونانية، إلى رئيس دولة أو رئيس حكومة أو ملك أو أمير أو سلطان... كلها تحقّق الوظائف نفسها، أو كلها يمثّل وسائط ووسائل لممارسة الحكم، وإن تعدّدت الصيغ والمؤسسات. ويمكن تلخيص هذه العملية المعقدة في الآتي:

أ ـ رأس الدولة

تحتاج إليه كل النظم السياسية، وإن تعدّدت مسمياته أو تنوّعت أشكاله أو اختلفت طريقة وصوله إلى هذا المنصب، إذ قد يكون ملكاً وراثياً أو رئيساً منتخباً أو قائداً يدّعي الحق